الأستاذة: زعموش فوزية **14 ماي 2025**

جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري **اللقب والاسم:**

كلية الحقوق **الرقم التسلسلي:**

السنة الاولى ماستر

تخصص التهيئة والتعمير

امتحان في مادة" قانون البيئة والتنمية المستدامة"

السؤال

-ما هو دور البلدية في تطبيق معايير الاستدامة البيئية ضمن المخططات العمرانية المحلية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الأستاذة: زعموش فوزية ***14 ماي 2025***

جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري

كلية الحقوق

السنة الأولى ماستر

تخصص التهيئة والتعمير

إجابة عن سؤال مادة" قانون البيئة والتنمية المستدامة"

<u>الإجابة عن السؤال:</u>

تعتبر البلدية حجر الزاوية في تنفيذ السياسة الوطنية للتنمية المستدامة، خاصة في مجال التعمير والتهيئة العمرانية، فوفقا للإطار التشريعي المنصوص عليه في القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، واستنادا له تتحمل البلدية المسؤولية المباشرة في دمج معايير الاستدامة البيئية ضمن المخططات المحلية الاساسية التي تنجزها والمتمثلة في ***المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.***

لذلك فإن المشرع الوطني أولى عناية واضحة بهذا المجال خصوصا بعد صدور القانون رقم 90-29 حيث بينت المادة الأولى منه الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية لاستعمال الملكية العقارية عندما تشيد عليها مبان وانشاءات ذات الاستعمالات المختلفة علاوة على بعدها العمراني الواضح المباشر، وهي تعتبر اهداف السياسة الوطنية للتعمير، إذ تهدف هذه المخططات العمرانية إلى تحقيق التوازن بين النمو الحضري السريع والحفاظ على الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية و البلدية من خلال آليات التخطيط المحلي التي تعمل على ترجمة الأهداف الوطنية إلى إجراءات عملية ملموسة.

بعبارة اخرى اولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا بمشاكل العمران والبيئة وحاول إضفاء نوع من التوفيق بين النمو والمحافظة على الجانب البيئي، فإذ كانت أدوات التهيئة و التعمير تسعى الى عقلنة استعمال المجال ومراقبة التوسع العمراني الحضري، فالمشرع *<u>اوجب ادراج البعد البيئي في مضمونها وفي الإجراءات المتبعة عند اعدادها</u>*، فمخطط شغل الأراضي يهتم ويحدد القواعد التي تضم المظهر الخارجي للبيانات وفي ذلك مراعاة لمقتضيات النظام العام الجمالي للمدينة وهو احد اهتمامات قانون حماية البيئة وهو جمال المحيط و الرونق، كما ان المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تم توظيفه كآلية تخطيطية لتنظيم المجال من جهة وحماية البيئة من المشاكل التي يثيرها البناء الفوضوي بالاعتداء على المساحات الخضراء والمساس بالمواقع الاثرية و التاريخية من جهة أخرى.